أثر الإنفاق العام التنموي على النمو الاقتصادي للناتج المحلي الاجمالي لقطاع الصناعة في الاقتصاد الليبي

خلال الفترة (2000- 2019)

د.مصطفى مفتاح كريدلة * د.وسام ابراهيم عواز **

ملخص البحث

يعد الناتج المحلى الاجمالي من الدعائم الاساسية التى تكشف التطور الاقتصادي ومسيرته التنموية وذلك لتعبيره عن مجموع قيم السلع والخدمات المنتجة ضمن الحدود السياسية لدولة واحدة خلال فترة زمنية معينة مداها سنة ويمكن معرفة مدى تطور القطاعات للاقتصادية المختلفة عن طريق مدى مساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي ومن خلال دراستها لقطاع الصناعة وجدنا أن متوسط نسبة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة (2000-2019) لا تتجاوز 3.9% وتعتبر هذه النسبة ضئيلة رغم الأموال التي انفقت على هذا القطاع.

ومن خلال النتائج نلاحظ أن مساهمة الناتج المحلي الاجمالي لقطاع الصناعة خلال الفترة (2000-2010) كانت 6% إلا أنها انخفضت خلال الفترة (2011- 2019) إلى 3% وهذا يرجع لما شهدته ليبيا من حروب وعدم استقرار سياسي واقتصادي وامني مما أثر سلبا على الاقتصاد الوطني وتوصى الدراسة على أهمية الاستقرار السياسي والاقتصادي والأمني حتى تتوفر بيئة استثمارية خصبة تعمل على استثمار رؤوس الأموال المحلية والأجنبية.

الكلمات المفتاحية: الانفاق العام التنموي، الناتج المحلي الاجمالي، قطاع الصناعة، الاقتصاد الليبي.

Abstract:

Gross Domestic Product (GDP) is a fundamental indicator of economic development and its trajectory, as it represents the total value of goods and services produced within a country's political boundaries over a specific period, typically one year. The development of different economic sectors can be assessed by their contribution to GDP. This study of the industrial sector found that its average contribution to GDP during the period 2000-2019 did not exceed 3.9%. This percentage is considered low despite the significant funds invested in the sector. The results show that the industrial sector's contribution to GDP was 6% during the period 2000-2010, but it declined to 3% during the period 2011-2019. This decline is attributed to the wars and political, economic, and security instability that Libya experienced, which negatively impacted the national economy. The study recommends the importance of political, economic, and security stability to create a favorable investment environment that attracts both domestic and foreign capital.

* استاذ الاقتصاد المشارك بكلية الاقتصاد الخمس بجامعة المرقب، mmkredla@elmergib.edu.ly

** استاذ الاقتصاد المشارك بكلية الاقتصاد الخمس بجامعة المرقب، wesam226@gmail.com

Keywords: Public development spending, Gross Domestic Product, Industrial Sector, Libyan Economy

المقدمة

تعتبر الصناعة من القطاعات المهمة في الاقتصاد الوطني لذلك وضعت الاستراتيجيات التي تهدف الى الحد من الاعتماد على النفط كمصدر وحيد للدخل وكذلك في محاولة التجديد والابتكار في هذا القطاع بهدف تحويل هذا القطاع الى قطاع منتج وتجدر الاشارة الى ان توجد في ليبيا نوعان من الصناعات وهي الصناعات التي تتوفر بها المواد الأولية كصناعات البتروكيمياوية وهي تتمتع بالميزة النسبية في الانتاج وهي موجهة أصلاً للتصدير, والصناعة التي نمن بصدها هي الصناعات الاستهلاكية المحلية وتعاني هذه الصناعات من الانخفاض الشديد في الكفاءة وقلة المواد الأولية التي تدعم هذه الصناعة سواء كانت مواد زراعية أو مواد خام صناعية وكان لهذا القطاع اهتمام كبير من قبل الدولة عند وضع الخطط والبرامج التنموية في الاقتصاد الليبي وقد أعطت الدولة أهمية بالغة للصناعات الغذائية التي توفر احتياجات المواطن من الأغذية محلياً بدلاً من الاستيراد وكذلك أهتمت الدولة بالصناعات النفطية وصناعات مواد البناء مثل مصنع الحديد والاسمنت .....الخ والصناعات المعدنية الاساسية والتي يستخدم إنتاجها النهائي كسلع وسيطه في صناعات أخري, وهذا يتطلب وضع الاستراتيجيات المناسبة للتكيف مع هذا الواقع من جهة وترشيد سياسات الانفاق التنموي للمحافظة على الموارد المالية واستغلالها استغلال أمثل حتى يتم تحقيق الهدف المنشود.

مشكلة الدراسة:

القطاعات الاقتصادية غير النفطية والتي من بينها قطاع الصناعة لاتساهم بفاعلية في تحقيق النمو الاقتصادي على الرغم من الانفاق الكبير على هذا القطاع حيث وبمساهمته في الناتج المحلي الاجمالي مازالت متراجعة وبالتالي فإن الدراسة تركز على الإجابة على هذا التساؤل التالي: ما مدى مساهمة الانفاق العام التنموي على قطاع الصناعة في رفع معدلات النمو الاقتصادي للناتج المحلي الاجمالي لقطاع الصناعة في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (2000-2019).

فرضية الدراسة:

يوثر الانفاق العام التنموي إيجابياً في الناتج المحلي الاجمالي لقطاع الصناعات في الاقتصاد الليبي.

أهداف الدراسة:

1-معرفة التطور حجم الإنفاق التنموي العام في ليبيا

2-معرفة التطور في حجم الناتج المحلي الاجمالي لقطاع الصناعات

3-معرفة اثر الإنفاق العام التنموي على الناتج المحلي الاجمالي لقطاع الصناعات في الاقتصاد الليبي

أهمية الدراسة:

ترجع أهمية هذه الدراسة في أهمية الانفاق العام التنموي على قطاع الصناعات العامة لما لها من دور في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

المنهجية: إجراءات الدراسة والأدوات

تعتمد هذه الدراسة على التحليل الوصفي من خلال تحليل بعض المؤشرات والبيانات التي تم الحصول عليها من النشرات والتقارير الاقتصادية, وكذلك سيتم استخدام معادلة الاتجاه العام لمعرفة مدى تأثير الزمن على النمو في القطاع الصناعي.

الدراسات السابقة ذات الصلة:

دراسة (الورشفاني و الفارسي، 2020) بعنوان " الإنفاق العام وأثره على الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد الليبي دراسة قياسية للفترة من 1970 – 2014 " هدفت الدراسة

لقياس أثر الانفاق على الناتج المحلي الإجمالي لليبيا، وهل هذا الانفاق ساهم في تحقيق تنمية اقتصاديه حقيقية، وذلك من خلال التعرف على طبيعة الاقتصاد الليبي وتطور الانفاق العام ومن ثم قياس اثر الانفاق على الناتج الإجمالي، خلال النتائج تبين وجود علاقة موجبة ما بين الناتج الإجمالي وحجم الانفاق, ولكن نتيجة للنهج الاشتراكي المتبع في الدولة وكذلك عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي للفترة منذ العام 2011م حتى الان, وما صاحباها من توسع في الانفاق التسييري على حساب الانفاق التنموي , والصراعات المسلحة وما صاحبه من دمار للمقدرات المادية , لم يستطع القائمون على الاقتصاد من تغيير نمط الاقتصاد الريعي ولا إحلال تنمية حقيقية تخلق بنى تحتية لتطوير مختلف القطاعات الاقتصادية .وضل الاقتصاد الليبي رهينة لأسعار النفط وتقلباتها.

ودراسة (مداني، 2017) بعنوان " أثر الإنفاق الحكومي على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر خلال الفترة 1980-2014 " تهدف هذه الدراسة بشكل أساسي إلى قياس وتحليل مدى تأثير سياسة الإنفاق الحكومي على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر، وتركزت الد راسة على كل من النمو الاقتصادي والواردات الكلية من السلع والصناعات ولهذا الغرض تم استخدام أسلوب أشعة الانحدار الذاتي VAR وبيانات سنوية تغطي الفترة خلال 1980-2014. وقد أظهرت نتائج الدراسة التطبيقية على ضعف العلاقة بين الإنفاق الحكومي والمتغيرات الكلية المختارة باستعمال سببية جرانجر وأثر محدود وغير ذي أهمية على الناتج المحلي الإجمالي، تأثير ايجابي للإنفاق الحكومي على الواردات تماشيا وتزايد الطلب الكلي للاقتصاد في ظل عدم مرونة الجهاز الإنتاجي. وأظهرت أيضا استجابة معدلات التضخم بالارتفاع في المدى القصير لزيادة الإنفاق الحكومي.

ودراسة (الغناي، 2015) بعنوان " اثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في ليبيا خلال الفترة (1995-2009)" وتهدف هذه الدراسة إلى معرفة مدي تأثير الإنفاق العام في النمو ، وتوصلت الدراسة إلى أن الزيادة في حجم الإنفاق العام أدى الي الزيادة في حجم الناتج المحلي الإجمالي، وان هذه الزيادة في الإنفاق العام كان لها اثر ايجابي علي معدلات النمو.

ودراسة (ابراهيم، 2020) بعنوان " الأهمية الاقتصادية لقطاع الصناعات بجمهورية مصر العربية " وتهدف هذه الدراسة إلى معرفة مدي تأثير الإنفاق العام في النمو، وتوصلت الدراسة إلى أن الزيادة في حجم الإنفاق العام أدى الي الزيادة في حجم الناتج المحلي الإجمالي، وان هذه الزيادة في الإنفاق العام كان لها اثر ايجابي علي معدلات النمو.

وهذه الدراسة لا تختلف عن الدراسات السابقة إلا في الفترة الزمنية وكذلك في طريقة التحليل, ولتوضيح أكثر ثم تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاث مباحث:

المبحث الأول: تطور حجم الإنفاق التنموي العام في الاقتصاد الليبي خلال الفترة(2000- 2019).

المبحث الثاني: تطور حجم الناتج المحلي لقطاع الصناعات والاهمية النسبية له خلال الفترة (2000 -2019).

المبحث الثالث: اثر الإنفاق العام التنموي على الناتج المحلي الاجمالي لقطاع الصناعات في الاقتصاد الليبي خلال الفترة(2000 -2019) .

المبحث الأول: تطور حجم الإنفاق التنموي العام في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (2000- 2019)

و لمعرفة مدى التطور الذي حدث في حجم الانفاق العام التنموي يمكن الاعتماد على الجدول رقم (1) وكذلك الشكل التوضيحي رقم (1) التاليين:

جدول رقم (1)

تطور الانفاق العام التنموي في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (2000- 2019)

القيمة: بالمليون دينار ليبي

السنة	الانفاق العام التنموي	معدل التغير في الانفاق العام التنموي%
2000	1,541	-
2001	1,539	-0.13
2002	3,706	140.81
2003	2,530	-31.73
2004	3,581	41.54
2005	9,597	168.00
2006	8,741.3	-8.92
2007	18,993	117.28
2008	28,903.3	52.18
2009	18,983.9	-34.32
2010	23,729.4	25.00
2011	0.0	-100.00
2012	5,500.0	-
2013	13,276.5	141.39
2014	4,482.4	-66.24
2015	3,861.9	-13.84
2016	1,747.6	-54.75
2017	1,887.7	8.02
2018	3,390.4	79.60
2019	4,637.5	36.78
المتوسط	8,031	27.81

المصدر: مصرف ليبيا المركزي، التقرير السنوي والنشرة الاقتصادية، أعداد مختلفة.

الشكل رقم (1)

يوضح تطور الانفاق العام التنموي في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (2000-2019)

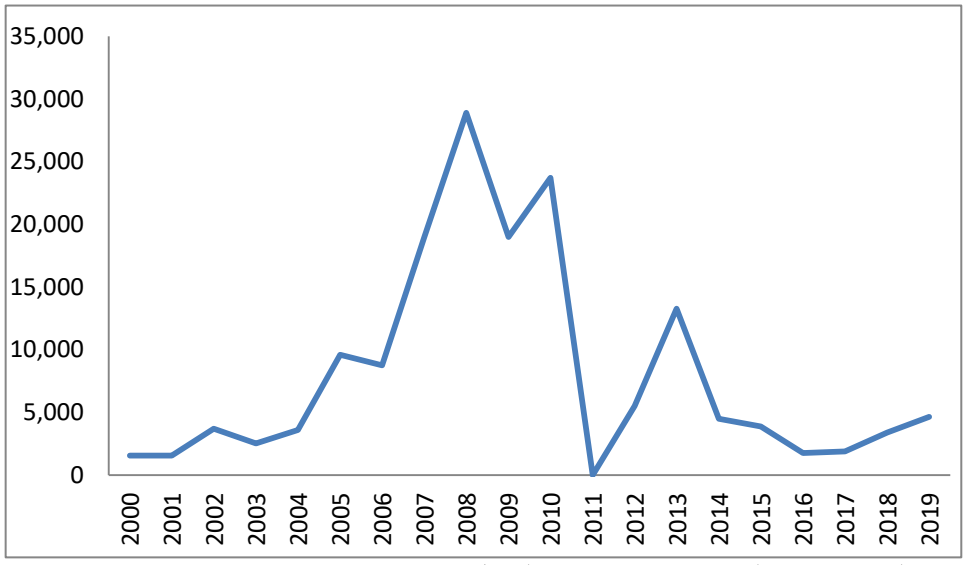

المصدر: اعداد الباحثان بالاعتماد بيانات الجدول رقم (1)

و يمكن استخلاص من الجدول رقم (1) والشكل رقم (1) السابقين ما يلي:

1- شهدت الفترة (2000- 2010) شبه تزايد متواصل في الانفاق العام التنموي في الاقتصاد الليبي وقد تراوحت بين حد ادنى بلغ نحو 1,539 مليون دينار ليبي عام 2001، وحد اقصى بلغ نحو 28,903.3 مليون دينار ليبي عام 2008 وبمتوسط بلغ نحو 11,077 مليون دينار ليبي خلال هذه الفترة.

في حين قدر معدل التغير في الانفاق العام التنموي في الاقتصاد الليبي خلال نفس الفترة بين حد ادني بلغ نحو -34.32% عام 2009 وحد أقصي بلغ نحو 168.00 % عام 2005 وبمتوسط بلغ نحو 46.97 %.

2- شهدت الفترة (2011- 2019) شبه انخفاض متواصل في الانفاق العام التنموي في الاقتصاد الليبي حيث بلغ الانفاق العام التنموي الصفر في عام 2011 وتراوح الانفاق العام التنموي في الفترة (2012- 2019) بين حد ادنى بلغ نحو 1,747.60 مليون دينار ليبي عام 2015، وحد اقصى بلغ نحو 13,276.50مليون دينار ليبي عام 2019 وبمتوسط عام بلغ نحو 4,848.00 مليون دينار ليبي خلال هذه الفترة.

في حين قدر معدل التغير في الانفاق العام التنموي في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (2013- 2019) بين حد ادني بلغ نحو (-66.24%) عام 2014 وحد أقصي بلغ نحو (141.39 %) عام 2015 وبمتوسط بلغ نحو (18.71%).

المبحث الثاني :تطور حجم الناتج المحلي لقطاع الصناعات والاهمية النسبية له خلال الفترة (2000- 2019)

ولمعرفة مدى التطور في حجم الناتج المحلي لقطاع الصناعات والاهمية النسبية له خلال الفترة (2000- 2019): يمكن الاعتماد على الجدول رقم (2) وكذلك الشكل التوضيحي رقم (2) التاليين:

جدول رقم (2)

تطور حجم الناتج المحلي لقطاع الصناعات والاهمية النسبية له خلال الفترة (2000- 2019)

(القيمة: بالمليون دينار ليبي)

السنة	الناتج المحلي الاجمالي		الناتج المحلي لقطاع الصناعات		نسبة الناتج المحلي لقطاع الصناعات إلى الناتج المحلي الاجمالي
	القيمة	معدل النمو%	القيمة	معدل النمو%	%
2000	18,456.90	-	972.90		5.52
2001	18,079.10	-2.05	1,137.30	16.90	5.19
2002	25,914.10	43.34	1,469.40	29.20	4.84
2003	37,360.70	44.17	1,991.90	35.56	5.33
2004	48,159.00	28.90	2,448.70	22.93	5.09
2005	66,618.60	38.33	3,131.70	27.89	4.71
2006	79,029.90	18.63	3,606.90	15.17	4.47
2007	92,693.60	17.29	4,032.10	11.79	4.52
2008	102,242.90	10.30	4,746.60	17.72	4.49
2009	70,493.30	-31.05	5,447.60	14.77	6.31
2010	92,978.20	31.90	4,463.00	-18.07	4.80
2011	47,549.50	-48.86	1,163.00	-73.94	2.45
2012	112,591.00	136.79	3,795.70	226.37	3.37
2013	111,438.60	-1.02	2,840.20	-25.17	2.55
2014	85,484.50	-23.29	3,332.70	17.34	3.90
2015	74,477.50	-12.88	2,786.30	-16.40	3.74
2016	74,652.60	0.24	2,536.60	-8.96	3.40
2017	99,496.20	33.28	2,627.30	3.58	2.64
2018	112,250.00	12.82	2,932.60	11.62	2.61
2019	104,180.80	-7.19	2,821.00	-3.81	2.71

المصدر: مصرف ليبيا المركزي، التقرير السنوي، أعداد مختلفة.

الشكل رقم (2)

تطور حجم الناتج المحلي لقطاع الصناعات في ليبيا بالأسعار الجارية خلال الفترة (2000-2019)

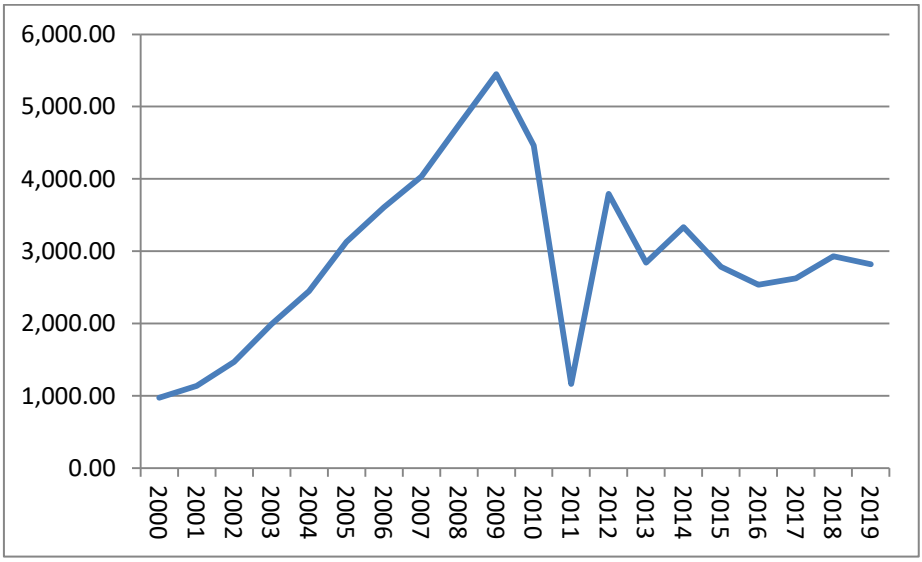

المصدر: اعداد الباحثان بالاعتماد بيانات الجدول رقم (2)

و يمكن استخلاص من الجدول رقم (2) والشكل رقم (2) السابقين ما يلي:

1-شهدت الفترة (2000- 2010) شبه تزايد متواصل في حجم الناتج المحلي لقطاع الصناعات في ليبيا بالأسعار الجارية، وقد تراوح حجم الناتج المحلي لقطاع الصناعات بين حد ادنى بلغ نحو 972.90 مليون دينار ليبي عام 2000، وحد اقصى بلغ نحو 5,447.60مليون دينار ليبي عام 2009 وبمتوسط عام بلغ نحو 3,040.74 مليون دينار ليبي خلال هذه الفترة.

في حين قدر معدل التغير في حجم الناتج المحلي لقطاع الصناعات في ليبيا بالأسعار الجارية خلال نفس الفترة بين حد ادني بلغ نحو -18.07 % عام 2010 وحد أقصي بلغ نحو 35.56% عام 2003 وبمتوسط عام بلغ نحو 17.39%.

وبتقدير معادلة الاتجاه الزمني العام لتطور الناتج المحلي لقطاع الصناعات في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (2000- 2010) والشكل البياني لها كما هو مبين في الجدول رقم (3) و الشكل رقم (3) التاليين:

جدول رقم (3)

معادلة الاتجاه الزمني لتطور الناتج المحلي لقطاع الصناعات في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (2000 -2010)

المتغير	وحدة القياس	النموذج	R^2	F	متوسط المتغير	التغير السنوي	
						كميا	%
الناتج المحلي	مليون (دينار)	$GDP = 778.83 + 452.38x$ *(12.27)	0.94	150.66	3,040.74	452.38	14.88

لقطاع الصناعات							

المصدر:عمل الباحثان باستخدام برنامج spss الاحصائي وبالاعتماد على البيانات في الجدول رقم(2).

(GDP القيمة التقديرية لقيمة الظاهرة موضوع الدراسة (الناتج المحلي لقطاع الصناعات) في السنة، x عنصر الزمن حيث تساوي 0،1،2،.....10 والارقام بين الاقواس اسفل معاملات الانحدار تشير إلى قيمة t)

الشكل رقم (3)

الاتجاه الزمني لتطور الناتج المحلي لقطاع الصناعات في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (2000- 2010)

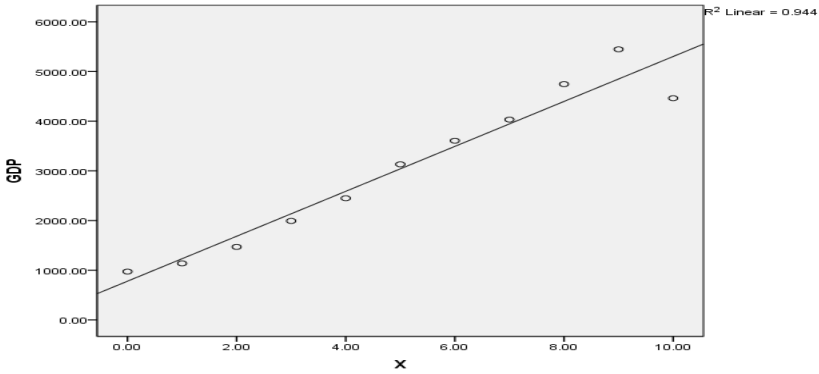

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على البيانات الواردة بالجدول رقم (3) وباستخدام برنامج spss الاحصائي.

يلاحظ من الجدول رقم (3) والشكل رقم (3) السابقين أن الناتج المحلي لقطاع الصناعات في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (2000- 2010) قد أخذ في الزيادة بمقدار معنوي إحصائيا بلغ نحو 452.38مليون دينار سنويا، بمعدل زيادة سنوي بلغ نحو 14.88% من المتوسط العام خلال نفس الفترة، كما قدر معامل التحديد بنحو 0.94 أي أن نحو 94 % من التغيرات الحادثة في الناتج المحلي لقطاع الصناعات يرجع تأثيرها الي عنصر الزمن.

2-شهدت الفترة (2011- 2019) شبه انخفاض متواصل في حجم الناتج المحلي لقطاع الصناعات في ليبيا بالأسعار الجارية، وقد تراوح حجم الناتج المحلي لقطاع الصناعات بين حد ادنى بلغ نحو 1,163.00 مليون دينار ليبي عام 2011، وحد اقصى بلغ نحو 3,795.70مليون دينار ليبي عام 2012 وبمتوسط عام بلغ نحو 2,759.49مليون دينار ليبي خلال هذه الفترة.

في حين قدر معدل التغير في حجم الناتج المحلي لقطاع الصناعات في ليبيا بالأسعار الجارية خلال نفس الفترة بين حد ادني بلغ نحو -73.94% عام 2011 وحد أقصي بلغ نحو 226.37% عام 2012 وبمتوسط عام بلغ نحو 14.51%.

وبتقدير معادلة الاتجاه الزمني العام لتطور الناتج المحلي لقطاع الصناعات في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (2011- 2019) والشكل البياني لها كما هو مبين في الجدول رقم (4) و الشكل رقم (4) التاليين:

جدول رقم (4)

معادلة الاتجاه الزمني لتطور الناتج المحلي لقطاع الصناعات في الاقتصاد الليبي خلال الفترة(2011- 2019)

المتغير	وحدة القياس	النموذج	R^2	F	متوسط المتغير	التغير السنوي	
						كميا	%
الناتج المحلي لقطاع الصناعات	مليون (دينار)	$GDP = 778.83 + 452.38x$ *(12.27)	0.38	3.68	2,959	−103.8	3.5

المصدر: عمل الباحثان باستخدام برنامج spss الاحصائي وبالاعتماد على البيانات في الجدول رقم(2).

(GDP القيمة التقديرية لقيمة الظاهرة موضوع الدراسة (الناتج المحلي لقطاع الصناعات) في السنة، x عنصر الزمن حيث تساوي 0،1،2،.....10 والارقام بين الاقواس اسفل معاملات الانحدار تشير إلى قيمة t)

الشكل رقم (4)
الاتجاه الزمني لتطور الناتج المحلي لقطاع الصناعات في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (2011- 2019)

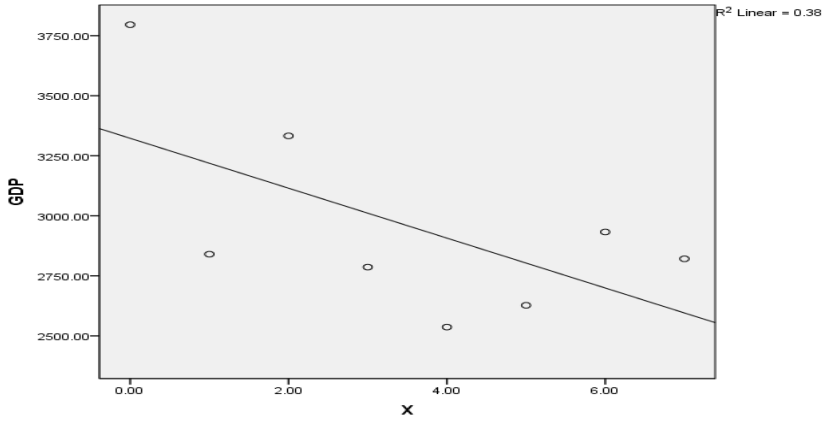

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على البيانات الواردة بالجدول رقم (4) وباستخدام برنامج spss الاحصائي.

يلاحظ من الجدول رقم (4) والشكل رقم (4) السابقين أن الناتج المحلي لقطاع الصناعات في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (2012- 2019) قد أخذ في الانخفاض بمقدار بلغ نحو 103.89مليون دينار سنويا، بمعدل انخفاض سنوي بلغ نحو 3.51% من المتوسط العام خلال نفس الفترة، كما قدر معامل التحديد بنحو 0.38 أي أن نحو 38 % من التغيرات الحادثة في الناتج المحلي لقطاع الصناعات يرجع تأثيرها الي عنصر الزمن.

المبحث الثالث :اثر الإنفاق العام التنموي على الناتج المحلي الاجمالي لقطاع الصناعات في الاقتصاد الليبي خلال الفترة(2000 -2019)

لمعرفة اثر الإنفاق العام التنموي على نمو الناتج المحلي الاجمالي لقطاع الصناعات في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (2000- 2019) سوف نقوم بحساب معامل الارتباط بيرسون ومعامل التحديد بين الإنفاق العام التنموي والناتج المحلي لقطاع الصناعات خلال الفترة المذكورة، وسوف نقسم الفترة (2000- 2019) إلى فترتين الفترة الاولى (2000-2010) والفترة الثانية (2011-2019) وذلك للأسباب التالية:

1- الحروب والظروف الامنية والسياسية ووجود حكومتين حكومة في المنطقة الشرقية وحكومة في المنطقة الغربية وما ترتب عليها من انقسام المؤسسات السيادية التي تمر بها ليبيا منذ 2011.
2- اختلاف اتجاه المتغيرات الاقتصادية المدروسة في البحث ويبدو هذا واضحا من خلال القيم ومعدلات النمو والشكل البياني للمتغيرات خلال الفترتين.

اولاً: اثر الإنفاق العام التنموي على الناتج المحلي الاجمالي لقطاع الصناعات في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (2000- 2010):

جدول رقم (5)

معامل الارتباط بين الناتج المحلي لقطاع الصناعات والإنفاق العام التنموي خلال الفترة(2000-2010)

المتغير	معامل الارتباط	الدلالة الاحصائية
الإنفاق العام التنموي	0.896	0.00

يعرض الجدول السابق رقم (5) معامل ارتباط بيرسون بين الناتج المحلي لقطاع الصناعات والإنفاق العام التنموي حيث بلغ معامل الارتباط بين الإنفاق العام التنموي والناتج المحلي لقطاع الصناعات خلال الفترة (2000-2010) حوالى 0.90 ، ما يعني وجود علاقة طردية قوية وذات دلالة إحصائية بين المتغيرين عند مستوى معنوية 0.01 ، وبحساب معامل التحديد يلاحظ أنه بلغ 0.80 ، ما يعني أن 80 بالمئة من تغيرات الناتج المحلي لقطاع الصناعات تعود إلى التغيرات في الإنفاق العام التنموي.

ثانياً: اثر الإنفاق العام التنموي على الناتج المحلي الاجمالي لقطاع الصناعات في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (2011- 2019):

جدول رقم (6)

معامل الارتباط بين الناتج المحلي لقطاع الصناعات والإنفاق العام التنموي خلال الفترة (2011-2019)

المتغير	معامل الارتباط	الدلالة الاحصائية
الإنفاق العام التنموي	-0.617	0.103

يعرض الجدول السابق رقم (6) معامل ارتباط بيرسون بين الناتج المحلي لقطاع الصناعات والإنفاق العام التنموي حيث بلغ معامل الارتباط بين الإنفاق العام التنموي والناتج المحلي لقطاع الصناعات خلال الفترة (2000-2010) حوالى 0.62 ، ما يعني وجود علاقة عكسية متوسطة وغير ذات دلالة إحصائية بين المتغيرين عند مستوى معنوية 0.01 ، وبحساب معامل التحديد يلاحظ أنه بلغ 0.38 ، ما يعني أن 38 بالمئة من تغيرات الناتج المحلي لقطاع الصناعات تعود إلى التغيرات في الإنفاق العام التنموي.

النتائج

1- قدر معدل النمو في الانفاق العام التنموي في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (2000-2010) بمتوسط بلغ نحو 46.97 % في حين سجل معدل النمو في الناتج المحلي الاجمالي لقطاع الصناعات خلال نفس الفترة 21.33% في المتوسط.

2- قدر معدل النمو في الانفاق العام التنموي في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (2011-2019) بمتوسط بلغ نحو 18.71 % وسجل معدل النمو في الناتج المحلي الاجمالي لقطاع الصناعات خلال نفس الفترة 11.26% في المتوسط.

3- لم تتعدى نسبة مساهمة الناتج المحلي الاجمالي لقطاع الصناعات في الناتج المحلي الاجمالي 6% خلال الفترة (2000-2010).

4- لم تتعدى نسبة مساهمة الناتج المحلي الاجمالي لقطاع الصناعات في الناتج المحلي الاجمالي 3% خلال الفترة (2011-2019).

5- خلال الفترة (2000-2010) كانت 80% من التغيرات التي تحدث في الناتج المحلي الاجمالي لقطاع الصناعات يكون مسئولا عنها الانفاق التنموي, و20% الباقية ترجع إلى عوامل لم يتم قياسها.

6- خلال الفترة (2011-2019) كان 38% من التغيرات التي تحدث في الناتج المحلي الاجمالي لقطاع الصناعات يكون مسئولا عنها الانفاق التنموي, و62% الباقية ترجع إلى عوامل لم يتم قياسها.

التوصيات

1- العمل على توفير بيئة استثمارية خصبة تعمل على استثمار رؤوس الاموال المحلية والأجنبية وتقديم تسهيلات للمستثمرين الصغار في الصناعات الصغيرة والمتوسطة ودعم الاستثمار المحلي بصورة خاصة.

2- العمل على زيادة مساهمة قطاع الصناعة في الناتج المحلي الاجمالي وذلك من خلال رفع الكفاءة الانتاجية في قطاع الصناعة ودعمها بخبرات وتكنولوجيا حديثة.

3- العمل على تخفيض حجم الاستيراد من السلع وذلك عن طريق استخدام أدوات السياسة التجارية من جهة وتشجيع الصناعات المحلية ودعمها لسد الطلب المحلي من جهة أخرى.

4- العمل على تطوير الصناعات البتروكيمياوية وتطوير الصناعة النفطية وتصدير المنتجات النفطية بدلاً من تصدير النفط الخام.

5- الاتجاه نحو الصناعات الاستراتيجية التي تتوفر خاماتها محلياً حتى لو كانت كثيفة الاستخدام للطاقة في البداية كمرحلة انتقالية إلى حين تتغير المزايا النسبية نحو غيرها من الخدمات أو عناصر الانتاج عن طريقها يمكن إقامة صناعات غير مستهلكة للطاقة في المستقبل القريب.

6- ان المرحلة القادمة تتطلب العمل على رسم سياسات اقتصادية واضحة المعالم و إعداد برنامج تطبيقي لها بما يكفل تحقيق الرفاهية للمواطن وتحقيق الكفاءة الاقتصادية.

المراجع

بحر ي محمد الغناي. (9, 2015). اثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في ليبيا خلال الفترة (1995-2009). *المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي*.

بغداد بنين. (2019). اثر الانفاق الحكومي الاستثمار ي على النمو الاقتصادي : در اسة دولية للاقتصاديات النفطية (الامار ات-السعودية--الجزائر). *التنمية المتوازنة*. السعودية: جامعة الملك خالد.

حسيبة مداني. (30 4, 2017). أثر الإنفاق الحكومي على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر خلال الفترة 1980-2014. *مجاميع المعرفة*، الصفحات 11-21.

ديوان المحاسبة الليبي. (2016). التقرير العام. الصفحات 1-624.

عزة على فرج ابراهيم. (26 1, 2020). الأهمية الاقتصادية لقطاع الخدمات بجمهورية مصر العربية. الصفحات 521-564.

مجدي الورشفاني، و ايوب محمد الفارسي. (ديسمبر, 2020). الإنفاق العام وأثره على الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد الليبي دراسة قياسية للفترة من 1970 – 2014. *مجلة المعرفة-جامعة الزيتونة-كلية التجارة*، الصفحات 70-98.

مصرف ليبيا المركزي. (سنوات مختلفة). النشرة الاقتصادية- التقرير الاقتصادي.